

الفصل الثاني

الإمام يحيى وحركة الاستقلال

[١٩٠٤-١٩١٨]

بدأ الإمام يحيى بعد توليه مقاليد السلطة في استمرارية مقاومة العثمانيين، وبدأ يعمل على محاصرتهم في صنعاء العاصمة وزحف نحوها على رأس عشرين ألف مقاتل يماني من بينهم الزيدي والشافعي على السواء. وفرض الحصار على صنعاء وتساقطت المدن اليمنية الواحدة تلو الأخرى في يد الإمام (كمدينة عمران، وحجة، وثلا، وغيرها). وانتقل الإمام من (قفلة عذر) إلى (حوث) و(خمر) و(عمران) حتى وصل إلى (كوكبان) في شمال غرب صنعاء.

وأثناء الحصار وصلت الحديدة حملة عثمانية بقيادة رضا باشا، وانضم إليها عدد كبير من قبائل (يام) اليمنية الطامعة في الغنائم إلا أنها تعرضت لهجوم أتباع الإمام في الحيمة، وبلاد البستان، الذين نهبوا كل ما كان مع الأتراك من مؤن وسلاح، أما القبائل فقد استسلموا وسيقوا إلى (كوكبان) حيث أمر الإمام بنزع سلاحهم والإبقاء على أرواحهم.

ضاقت صنعاء من شدة الحصار، وقد عم الجوع اليمن بسبب الفتن، وخلت قرى كثيرة مات أهلها من الجوع... وفي (خولان) كانوا يأكلون التبن بعد طحنه، ويذكر المؤرخون أن عدد الوفيات في قرية القابل (خارج صنعاء) وصل إلى (١٦٠٠ شخص)، غير الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء. ووجد في وادي سهام على قارعة الطريق موتى ٥١ نفساً، وفي داخل صنعاء أمر المفتي الشرطة أن يهجموا على بيوت التجار والأعيان من أهل صنعاء ويأخذوا ما لديهم من الحبوب لعساكر الدولة، وأخذ كل شيء يؤكل، واستمر الحصار ستة أشهر فأكل أهل المدينة أثناء الحصار لحم البغال والحمير والفيران ولشدة وطأة الحصار اقتنع الأتراك بالتسليم خوفاً من الفناء، وتوجه بعض القادة الأتراك لمقابلة الإمام في كوكبان للاتفاق على

هدنة وعلى شروط التسليم. فبعث إليهم الإمام الأمير أحمد بن القاسم للاتفاق معهم، بينما انتقل الإمام إلى قرية القابل في شمال غرب صنعاء.. وتم الاتفاق على خروج الأتراك من صنعاء إلى (حراز) على أن يتركوا للإمام يحيى أموال الحكومة وأسلحتها وعلى أن يقوم الإمام بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم.

واستطاع الإمام يحيى أن يدخل صنعاء في ٢١ أبريل عام ١٩٠٥م. كما أعلنت بعض المدن اليمنية اعترافها وطاعتها للإمام، ولم يبق بيد العثمانيين سوى مدينتي (تعز وإب) وحراز والتهائم وقفلة شمر، وفقاً لشروط الهدنة المؤقتة.

ووصل إلى اليمن في الوقت نفسه وال جديد هو (فيضي باشا) والذي كان مقيماً في شمال نجد، الذي كلف بالمهمة رغم بلوغه العقد الثامن. ودخل الحديدة في ٧ يونيو ١٩٠٥م ومنها توجه إلى مناخة حيث انضمت إليه باقي القوات العثمانية في الولاية، وخاصة ما كان منها في (حراز). وفي طريقه إلى صنعاء أخضع القبائل، ودخل صنعاء على رأس قواته العثمانية دون أية مقاومة تستحق الذكر في أوائل سبتمبر ١٩٠٥م إلا أن العثمانيين واجهوا صيداً عنيفاً من القبائل الراضية للتواجد العثماني، وكان الإمام يحيى يقوم بعملية تحريض للقبائل في المناطق الشمالية ضد العثمانيين.

وفي عام ١٩٠٦م تمرد بعض العساكر العثمانيين مطالبين بمرتباتهم، ومنهم من طالب بالعودة إلى بلدانهم وخاصة المجندين الشاميين، وشغلت قضية اليمن الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين، وقد كلفت الأعمال الحربية التي قامت بها القوات العثمانية بصفة مستمرة، الكثير من المال والرجال، وقد رأت الدولة العثمانية أن تقوم بتجربة المفاوضات مع الإمام يحيى، ورحب الإمام يحيى بطبيعة الحال بمبدأ المفاوضات من أجل الاتفاق على شروط الصلح، وقدم الإمام الشروط التالية:-

- ١- أن تطبق الأحكام وفقاً للشرعية الإسلامية الغراء.
- ٢- أن يعود إلى الإمام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم.
- ٣- أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام.

- ٤- أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كي لا تدفعهم قلة ذات اليد إلى الإرتشاء.
 - ٥- أن تحال الأوقاف إلى عهدة الإمام لإحياء المعارف في البلاد.
 - ٦- إقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والإسرائيليين كما أمر الله تعالى بها.
 - ٧- يؤخذ العشر من المزروعات التي تسقى بماء السماء، وأما التي تسقى بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة.
 - ٨- جباية الأموال بواسطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأموري الدولة.
 - ٩- تعفى عشائر حاشد وخولان والحداء وأرحب من التكليف.
 - ١٠- يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه.
 - ١١- إعلان العفو العام في البلاد كي لا يسأل أحد عن ماضيه.
 - ١٢- أن لا يولي أحد من أهل الكتاب على المسلمين، وتشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعاء وتعز وملحقاتها.
 - ١٣- ألا تتدخل الحكومة في شؤون أنس ولا تعارض الإمام في تعيين المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم، ولما يخشى من وقوع محظور في مخالفة مأموري الحكومة لهم.
 - ١٤- أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديات الدولة الأجنبية راجعة للدولة العلية.
- وفي هذه الشروط يعترف الإمام يحيى بالسيادة العثمانية على اليمن، مع توضيحه بزعامته الدينية، والملاحظ أن البند الخامس أراد أن تحال الأوقاف إلى عهده لتحقيق أغراضه الدينية والسياسية والعسكرية. كما تقرب الإمام يحيى في البند التاسع من قبائل خولان وحاشد والحداء وأرحب لاكتساب شعبية أعمق لدى هذه العشائر، ونفوذ أكبر في قضاء (أنس) مما يحقق له الكثير من الأهداف التي يروجوها. كما أبدى الإمام يحيى حسن وده بأن تكون جباية الأموال في البند السابع، بواسطة مشايخ البلاد وتحت إشراف مأموري الدولة. كما سلم يحيى بحق

الدولة العثمانية في رعاية الشؤون الخارجية للولايات وبحقها في الدفاع عنها ضد أي عدوان أجنبي، وكان ذلك اعترافاً منه بسيادة الدولة العثمانية على بلاده.

إلا أن الدولة العثمانية رفضت هذه الشروط، وترتب على ذلك أن اشتعلت من جديد نيران الثورة ضد الأتراك العثمانيين في اليمن.. وإزاء ذلك توجه وفد من علماء مكة مكون من عشرة أشخاص يرأسهم عبد الله بن عباس في منتصف عام ١٩٠٧م قد وصل الوفد إلى صنعاء، وأرسلوا كتاباً للإمام يحيى مقدمين له النصيحة وترك القتال والحث على الصلح، فرد عليهم الإمام يحيى شرحاً لمطالبه وأهدافه. وأشار في كتابه إلى موقف أسلافه الأئمة من الأتراك العثمانية موضعاً على أن ثوراتهم كانت ضد الفساد وظلم الولاة وسوء إدارتهم في شئون البلاد.

وظلت الأوضاع في اليمن على ما هي عليه، فالإمام والأتراك يحتفظ كل منهما بما تحت يديه من الأراضي مع استمرار المناوشات بين الطرفين، ولم يتمكن الأتراك من السيطرة على الموقف تماماً في اليمن.

وبعثت الدولة العثمانية (تحسين باشا) والياً لليمن وتم اختياره لما عرف عنه من الحكمة والإتزان ليعمل على تهدئة الموقف في الولاية الشائرة. وفي عام ١٩٠٨م طلب السلطان العثماني وفداً يمثل الشائرين في اليمن لزيارة اسطنبول ومقابلة السلطان العثماني وشرح وجهة نظرهم. وتم تكوين وفد من علماء صنعاء وأعيان القبائل. ووصل الوفد إلى أستانة عاصمة الدولة العثمانية، وأقاموا في محل (الضيافة) مدة طويلة، حتى استطاعوا مقابلة السلطان عبد الحميد، ولم تزد المقابلة عن عشرة دقائق وأذن لهم بالانصراف. ويعود ذلك إلى فشل الوفد في عرض قضية بلاده على السلطان العثماني، وكان أعضاء الوفد مختلفين حول النقاط التي يحملونها، وكان بعضهم قام بعرض مشاكل شخصية، وبعضهم طلب وظائف معينة في الولاية فأمر السلطان بإعادتهم فوراً إلى اليمن.

ثم أبدى الإمام يحيى في خطابه تعجبه من موقف الدولة العثمانية وحرصها على السيطرة الكاملة على اليمن، وأوضح أن الدولة العثمانية إذا كانت تقوم بحماية اليمن من العدوان الأجنبي فإن اليمنيين أولى بالدفاع عن بلادهم خاصة وأنهم لم يقبلوا الخضوع يوماً لمسلم غشوم فكيف يرضيهم أن يخضعوا ساعة واحدة

للأجانب، وقد لعبت الصحافة العربية دوراً مؤثراً في عرض القضية اليمنية على المجتمع الدولي، ونشرت جريدة المؤيد المصرية وصحيفة (طنين) العثمانية مقالات تعرض القضية اليمنية وتطالب الإمام يحيى بالمصالحة مع النظام العثماني.

وعُيِّن (كامل بك) متصرف تعز والياً على اليمن حيث وصل إلى صنعاء في مارس ١٩١٠ / ١٣٢٨ هـ إلا أنه عزل من منصبه بعد ثلاثة أشهر حيث تولى من بعده ولاية اليمن (محمد علي باشا) وهو أحد رجالات الاتحاديين المعروفين بتمسكهم بالسياسة المركزية ومبدأ تترك شعوب الإمبراطورية. واتسم عهده بالعنف والقسوة وتجددت الثورات واشتعال الحرب من جديد في اليمن بعد فترة هدوء، واستمر الاضطراب حتى تم عزل هذا الوالي. وتم عقد صلح (دعان) ١٩١١م بين الدولة العثمانية والإمام يحيى على يد الوالي الجديد أحمد عزت باشا، وبدأت صفحة جديدة من تاريخ العلاقات العثمانية اليمنية.

وجدير بالملاحظة أن القضية اليمنية نوقشت في مجلس المبعوثان في اسطنبول، وقد لجأ (ظاهر رجب) أحد نواب اليمن في مجلس المبعوثان، والوحيد الذي يعرف التركية إلى تقديم استقالته من المجلس للأسباب التالية :-

- ١- أن الحكومة لا تعمل شيئاً لليمن.
- ٢- أنه ينس من زملائه النواب اليمنيين لأنهم يجهلون التركية، فهم لا يستطيعون الإعراب عن أمانيتهم وأرائهم لأن اللغة التركية هي اللغة المسموح بها في المجلس، وقد قبل المجلس استقالة النائب اليمني.

لقد كان اختيار اليمن للصلح في عام ١٩١١م وعقد الصلح في قرية (دعان) والتي تقع على قمة جبل في الشمال الغربي من عمران، وتم اختيار هذا المكان لتوسطها بين منطقتي نفوذ الإمام في الشمال فيما حول صعدة ونفوذ الأتراك في الجنوب فيما حول صنعاء وأعد الإمام يحيى منزلاً لإقامته بالقرية، كما جهز منزلاً آخر للوالي العثماني عزت باشا ومعه أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضي العلامة عبد الله بن حسين العمري، ولما وصل عزت باشا ومن معه إلى عمران أطلقت المدافع من القلعة فرحاً لاستقباله. وكان من أعضاء الوفد العثماني عصمت باشا الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية التركية. ومن الضباط العرب في الجيش

العثماني عزيز المصري وسليم الجزائري اللذين لعبا دوراً كبيراً في إنجاح المفاوضات التي انتهت بعقد الصلح بين الإمام يحيى والدولة العثمانية. وكان لاتجاهات الأحزاب الثلاثة في مجلس المبعوثان في قضية اليمن آراء غير متوافقة:-

أولاً : حزب الاتحاد والترقي: كان يؤمن بسياسة الإخضاع قبل الإصلاح وفي عهده وجهت عدة حملات عسكرية لقمع المعارضة اليمنية.

ثانياً : حزب الأهالي : وكان أغلبيته من الأتراك الاتحاديين الذين انفصلوا عن حزب الأكثرية في عام ١٩١٠م، وكان هذا الحزب أكثر فاعلية من الحزب الثاني، إلا أن الحزبين بصفة عامة اتجها إلى المعارضة.

ومن العوامل التي ساعدت لعقد هذا الصلح :

- ١- تدخل بعض المعنيين كوسطاء لتقريب وجهات نظر الجانبين اليمني والعثماني، مثل الشريف حسين أمير مكة، وأحمد العبدلي سلطان لحج.
 - ٢- هجوم إيطاليا على طرابلس الغرب، بعد أن ضربتها بالقنابل من البحر وأنزلت جنودها إلى الشاطئ في صباح اليوم الأول من أكتوبر ١٩١١م واحتلت مدنها خلال عشرين يوماً. وأدت هزيمة العثمانيين في طرابلس الغرب إلى زيادة معارضة العرب للنظام العثماني.
- لذلك عقد الصلح في قرية (دعان) في اليمن في ٩ أكتوبر عام ١٩١١م من أجل إقرار الأمن والسلام، وتضمنت الاتفاقية عشرين بنداً، منحت الإمام الإشراف على الأعمال الشرعية في المنطقة الزيدية (فقط) ومنحته صلاحية تعيين القضاء ورئيس وأعضاء المحكمة الاستئنافية في صنعاء مع تقييد ذلك بمصادقتها، كما قيدت تنفيذ أحكام الإعدام التي يصدرها الإمام بمصادقتها أيضاً، ومنحته صلاحية الحصول على الهدايا من أبناء الطائفة الزيدية وسلمته مسائل الأوقاف والوصايا. وكفلت له مخصصات سنوية من خزانة وأوجب له أن يدفع لها عشر دخله واحتفظت الحكومة العثمانية بتعيين قضاة المناطق السنية، كما احتفظت بالسلطة الإدارية في البلاد، ووضعت الاتفاقية بأنها لا تزيد بأن تكون وثيقة تنظيم علاقة بين الإمام كزعيم طائفة المذهب الزيدي والحكومة العثمانية وتعد هذه الوثيقة اعترافاً

يوضع الإمام الراعي، ومنحه سلطات محددة ضمن طائفته. ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانسحاب تركيا من اليمن نتيجة هزيمتها في تلك الحرب.

لذلك نلاحظ أن ثورة الإمام يحيى كانت بالأساس تستهدف انتزاع بعض الصلاحيات وإدخال بعض التعديلات في العلاقة بين اليمن كولاية تابعة للدولة العثمانية وبين سلطات الإمام يحيى.

وبموجب الاتفاقية أصبح للإمام مرتب شهري (ألف ومائة ليرة عثمانية) ولأنصار الإمام من المشايخ والقضاة والعلماء مرتبات مقننة أيضاً (أي حددها القانون) وبذلك أصبح الإمام يحيى حليفاً للعثمانيين. وبذلك تخلت عنه القبائل الشافعية التي ناصرتة بثورته بينما قوي مركز حاكم عسير (محمد الإدريسي) والذي كان حليفاً استراتيجياً للإمام يحيى، والذي لم يدخل ضمن الحلف ورفض المهادنة مع الأتراك وواصل الثورة ضد الترك، ودعم مركز الإدريسي في انسلاخ بعض القبائل التي كانت مؤيدة للإمام، وبدأ بعض أتباع الإمام في عام ١٩١٣م يتصلون بالإدريسي لكن ذلك لم يكن قائماً على أساس نضالي ضد العثمانيين بقدر ما كان طلباً للمال وهذه ظاهرة قبلية، ونجح الإدريسي في اجتذاب بعض القبائل اليمنية إلى جانبه، وقد نظم الإدريسي دولته وفقاً للتقاليد العربية السابقة. فقد جعل لنفسه حاجباً، وأميناً لبيت المال، وعين قادة عسكريين يحملون شارات خاصة كل واحد حسب رتبته.. وقد أدى تشبث الإدريسي برأيه إلى إنزعاج كل من الإمام يحيى والعثمانيين.

وقد تعاون الإدريسي مع الإمام يحيى في الفترة من ١٩٠٧ - ١٩١١م عندما كانت الغاية مشتركة وعقد الإمام يحيى اتفاقه دون استشارة حليفه الإدريسي بل على العكس فقد انقلب عليه، واستطاع الإدريسي أن يحقق انتصاراً ساحقاً ضد العثمانيين وطرده الأتراك من مدينة أبها واستولى عليها.. ولجأ الإدريسي إلى الإيطاليين لمساعدته ضد الأتراك، وقد تقدم الإمام يحيى بخطاب للإدريسي يدعوه للمهدنة مع العثمانيين إلا أن الإدريسي استمر في حروبه واستولى على تهامة.

وقد وقف الإمام يحيى مكتوف الأيدي من قضية الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن خاصة عندما قام العثمانيون بالتفاوض على الحدود بين شمال اليمن وجنوبه، ففي الفترة الممتدة من يناير عام ١٩٠٢م حتى ١٩٠٤م تم تحديد خط الحدود بواسطة لجنة مختلطة (أنجلو - تركية) وقد اتفق نهائياً على إرساء تلك الحدود في الاتفاقية البريطانية العثمانية التي عقدت في شهر مارس ١٩١٤م ووقعت الاتفاقية في لندن وقد أقرت الاتفاقية تسوية مشاكل الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية في الجزيرة العربية، وتتضمن الاتفاقية النقاط التالية:-

أولاً : تم تعيين الحدود بين ولاية اليمن، وبين عدن والنواحي التسع "المحمية".
ثانياً : منطقة "جبل نعمان" وتشمل (٥٥٠ ميلاً مربعاً) بقيت داخل حدود السلطنة العثمانية غير أن الحكومة العثمانية تعهدت بأن لا تترك المنطقة المذكورة إلى دولة أخرى.

ثالثاً : تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت.

من جهة أخرى كان ابن سعود على علاقة حسنة مع الإنجليز وعقد معاهدة معهم في أبريل عام ١٩١٥م وانظم الحسين شريف مكة إلى التعاون مع الإنجليز والتخفيف للشوكة ضد الأتراك التي بدأها في عام ١٩١٦م، وكانت الحرب العالمية الأولى قد اندلعت في فبراير عام ١٩١٤م، وتقدر القوات العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى في اليمن حوالي خمسة آلاف جندي.

وتعرضت اليمن لوطأة الحصار الذي فرضته بريطانيا على سواحل اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى، وتعرض الأتراك في اليمن لضائقة مالية كبيرة نتيجة الحصار الاقتصادي البحري وتحالف ابن سعود في نجد مع بريطانيا وثورة الشريف حسين في مكة، وأدى ذلك إلى قطع الطريق الصحراوي الطويل عبر الحجاز ونجد الذي كان وسيلة الاتصال الوحيدة بعد انقطاع الطريق البحري فكانت الدائرة بذلك مقفلة حول العثمانيين المحصورين في اليمن.

ومن ثم قررت القيادة العثمانية الزحف نحو جنوب اليمن والاستيلاء على مناطق الجنوب، ووصلت القوات العثمانية إلى الضالع في فبراير ١٩١٥م وقد رفض الإمام

يحيى الاشتراك مع القوات العثمانية، وعندما حاولت القوات العثمانية الزحف نحو لحج كانت قبائل يافع والحواسب والصبيحة والمتحالفة مع الإنجليز قد أعدت قواتها لمواجهة الأتراك، وسقطت لحج في يد العثمانيين، وزحفت نحو الشيخ عثمان إلا أن الإنجليز تمكنوا بدعم السلاطين من إعادة الشيخ عثمان لسلطة الإنجليز، وتمتع الأتراك في لحج بأملاك العبادلة وقصورهم وخيرات البلاد ومحاصيلها التي جعلتهم في غنى عن تلقي مواد التموين من مركز القيادة العثمانية داخل اليمن.

وفي ٣ أكتوبر عام ١٩١٨م عقدت اتفاقية "موندروس Mondrus" بين بريطانيا وحلفائها وتركيا بعد أن خرجت الدولة العثمانية من الحرب مهزومة، وعلى ضوء تلك الاتفاقية فرض على تركيا تسليم ممتلكاتها في اليمن للقوات البريطانية، وكان علي سعيد باشا القائد العثماني في لحج قد بدأ بتنفيذ الاتفاقية وانسحب من لحج وسلم عتاده للقادة الإنجليز في عدن وسلم نفسه أيضاً، واستقبل علي سعيد باشا في عدن استقبالاً حسناً، وكان بحاجة إلى المال وقد أبرق إلى قائم مقام الحجرية عبد الوهاب نعمان بك لطلب مساعدة مالية وقد لبى طلبه، وكان من أسباب تلك الهزيمة هو الثورات العربية بالحجاز، وفلسطين، وسوريا، والعراق.

وكان الوالي العثماني في صنعاء "محمود نديم بك" والقومندان أحمد توفيق قائد الفيلق العثماني في صنعاء وكانت علاقتهما بالإمام يحيى طيبة، لذلك وجه القائد العثماني محمود نديم بك دعوة إلى الإمام يحيى لدخول صنعاء وأبدى استعداداه لتسليمه مقاليد الحكم باعتباره وريثاً شرعياً للحكم العثماني في اليمن، ودخل الإمام يحيى صنعاء في شهر نوفمبر عام ١٩١٨م (صفر ١٣٣٧هـ) وتسلم قصر غمدان وما فيه من معدات وتسلم الأسلحة والمدافع وكل ممتلكاتهم الحربية مقابل ما كان له من ديون عليهم، وبدأ الإمام بتنظيم دولته في صنعاء، وكان رد فعل بريطانيا هو ضرب الحديدة بالقنابل ثم قامت باحتلالها، وفي عام ١٩٢١م سلمتها بريطانيا للإدريسي نكاية بالإمام يحيى حميد الدين.

جهود الإمام يحيى في إخضاع

المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية لسياحته

من الملاحظ أن خريطة التقسيم لمعاهدة دعان ١٩١١م تمت على النحو التالي :-

أولاً : من حدود عمران إلى صعدة للإمام يحيى خالصاً.

ثانياً : من عمران إلى سمارة "الدولة التركية" والحضرة الأمامية، مشتركاً.

ثالثاً : من سمارة إلى الراهدة بالإضافة إلى مناطق تهامة للدولة التركية خالصة.

ويبدو من ذلك أن العامل المذهبي قد لعب دوراً في معاهدة دعان، وكما سبق

على أن التقسيم الإداري قد خضع للمعيار المذهبي بحيث إن كان عدد "الزيود" يزيد

كثيراً على النصف من إجمالي عدد السكان القاطنين يخضعون للنفوذ العثماني،

وإن كانت النسبة أقل من النصف ولو قليلاً يكون للإمام الحق في أن يرشح موظفاً

زيدياً من قبله، ويكون خاضعاً لأحكام المذهب الزيدي، أما ما يسمى باليمن

الأسفل فقد رفض مشائخهم الخضوع للإمام الزيدي في مسألة التقسيم وفضلوا

البقاء تحت النفوذ العثماني.

ومرت سبع سنوات من الاتفاق بدون أن تتعرض المعاهدة إلى النقض وتشير

كتابة زيد الوزير إلى أن وجهة نظر الإمام كانت ترى البقاء في المناطق الشمالية،

وترك مشايخ اليمن الأسفل أن يقرروا انفصالهم وفقاً لمعطيات وثيقة دعان^(١)، لكن

ما يراه زيد الوزير لا يعد تحليلاً منطقياً للواقع التاريخي، لقد تناسى الصراع المذهبي

الزيدي الشافعي، من جانب آخر إن الأئمة كانت حروبهم ضد العثمانيين بسبب

خلاف مذهبي، بمعنى أن الصراع الزيدي العثماني كان صراعاً طائفيّاً لا وطنياً..

وكان النزوع الاستقلالي لزعماء المناطق الشافعية قائماً على أساس عدم الخضوع

للفنوذ الزيدي الذي عُرف عبر الأزمنة السابقة عندما كان نفوذ الأئمة يسود معظم

الأراضي اليمنية وكانوا لا يقرون ولا يعترفون بالاجتهادات التشريعية الشافعية،

ووصل المنطق عند بعض الأئمة إلى تكفير أبناء هذه المناطق، ولذلك كانت فكرة

الاستقلال أو البقاء في ظل الدولة العثمانية هو من الخيارات التي كان يحرص عليها

(١) أنظر كتاب: زورق الحلوى في سيرة قائد الجيش وأمر اللواء" تأليف : حمود الدولة، تحقيق : زيد علي الوزير.

مشائخ أبناء المناطق الشافعية، ومن جهة أخرى كانت حلبة الصراع بين القوى الزيدية والعثمانية على الدوام يتخللها عناصر شافعية لا يغيرها المال ولا الجاه تناصر القوى الزيدية إحقاقاً للعدل، ولولا ذلك لما حقق معظم الأئمة انتصاراتهم.

كذلك عبر استقراءنا لتاريخ اليمن الحديث تعرفنا إلى ثورات متعددة من أبناء المناطق الشافعية ضد النفوذ العثماني، ويبدو أن أسلوب التحامل على تقرير انفصالية المناطق الشافعية قائم على أساس عرقي وطائفي ولذلك كان الاختلاف في الرأي في توسعات الإمام يحيى تجاه المناطق الشافعية بين الإمام يحيى الزاحف بجيوشه الجائعة وأبناء تلك المناطق المستسلمة للأمر الواقع والرافضة للمفهوم السياسي للإمام يحيى من جانب آخر، يعبر عن مدى الابتعاد والافتراق من بعضهم بعضاً.. وخلاصة القول بهذا الأمر أن الاتفاقية كانت بمثابة اعتراف بالزعامة الروحية للإمام يحيى وقبول الإمام يحيى لأن يكون خادماً مطيعاً للدولة العثمانية.

عند بدء الحرب العالمية الأولى انضمت تركيا إلى الألمان في ٥ نوفمبر ١٩١٤م ولذلك بدأت المواجهة العسكرية بين الأتراك والإنجليز في اليمن، وكان الجنرال التركي "علي سعيد باشا" هو قائد المواجهة العسكرية ضد الإنجليز في منطقة الحدود بين الجنوب والشمال، وكان السلطان "أحمد بن فضل" سلطان لحج والذي تربطه بالإنجليز علاقة تحالف قد اتصل بالإمام قبل بدء الحرب - بتوصية بريطانية - بأن ينضم إلى بريطانيا، فاتخذ الإمام موقفاً محايداً حيث امتنع عن القيام بأي نشاط في الحرب العالمية الأولى وعدم المشاركة، وكان الوالي العثماني "محمود نديم بك" قد طلب من الإمام أن يجذب سلطان لحج إلى الوقوف مع تركيا لكنه اعتذر والتزم بالحياد.

وتحرك "علي سعيد باشا" من صنعاء نحو جنوب اليمن، واختفت صورة الإمام يحيى بحياده وبرز إلى السطح عناصر من مشايخ اليمن الأسفل بانضمامهم إلى الأتراك لسببين:-

الأول : ديني نصره للقوة العثمانية التركية المسلمة.

الثاني : أن بريطانيا تحتل جزءاً هاماً من اليمن وهو "عدن وضواحيها"، ولذلك وجب الجهاد ضد المحتلين وأعتقد أن هذا السبب كافٍ لانضمام هؤلاء إلى العثمانيين.

ومع ذلك نلاحظ أن بعض المؤرخين اليمنيين يخلطون كثيراً في مسألة مشايخ اليمن الأسفل على أنهم قاتلوا مع الأتراك عندما احتل علي سعيد باشا لحج وتعاملوا سراً مع الإنجليز وهو مفهوم طائفي مريض. والذين يشيرون إلى أن مشايخ اليمن الأسفل كانوا انفصاليين بتعاملهم مع الأتراك وضد الإمام يحيى، والملاحظ أن الإمام يحيى تم انتخابه عبر فئة أو نخبة من علماء الزيدية في اليمن، ولم يكن للإمام بيعة في الوسط الشافعي سواءً بين زعماء القبائل أو بين كبار العلماء، ولم يكن هناك تفاهم في مسألة الهمنة المذهبية.

وفي ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م انتهت الحرب العالمية الأولى، وعقدت هدنة موندروس بين الأتراك والحلفاء، ونتيجة لذلك فرض على الأتراك تسليم معداتهم العسكرية في كل منطقة إلى الحلفاء المنتصرين، ولذلك كان "محمود نديم بك" الوالي العثماني باليمن يتخوف من حدوث فراغ سياسي في اليمن، وبالتالي لجأ إلى حيلة لتبرير موقفه وهو أن الأتراك في اليمن عليهم مديونية للإمام يحيى، ولذلك يجب عليه أن يسددوها قبل رحيلهم، وأن على الإنجليز إذا أرادوا أن يتم الجلاء بسرعة أن يسددوا الديون "للإمام" وإلا فالأسلحة التركية ستسلم إلى الإمام مقابل ما عليهم من ديون.

وعندما رفض الإنجليز تحمل تبعة أضرار الحرب عن المنهزمين كان رد الفعل لدى الأتراك بعد تسليم صنعاء والمعدات العسكرية للإمام هو القيام باحتلال "الحديدة" وبهذه السياسة أجبر الإنجليز على أن يستقبلوا الأفراد والضباط الأتراك في عودتهم بدون أسلحة ولا معدات، ولم يشذ عن هذا الاتفاق إلا قوات الجبهة الجنوبية في "لحج" و "تعز" بقيادة اللواء علي سعيد باشا الذي سلم كل معداته العسكرية للإنجليز وكان على خلاف مع الإمام يحيى.

وفي شهر محرم ١٣٣٧هـ / نوفمبر ١٩١٨م عقد مؤتمر يضم مشايخ اليمن الأسفل حسب ما تشير إليه الوثيقة البريطانية رقم (F0371/4407/85217) ويضيف

محمد الأكوع في كتابه (حياة عالم وأمير، ص ٢٧) أن الاجتماع أسفر عن تشكيل حكومة لا مركزية، ولا ترتبط بصنعاء إلا في أحوال استثنائية إلا أن المؤرخ زيد الوزير^(١) يشك في ذلك^(٢) لأن الوثائق البريطانية لم تذكر ذلك، والأرجح لديه أن المؤتمر المشائخي الذي عقد في منطقة العماقي كان لغرض مقاومة الإمام بسبب اختلاف رؤى المشايخ، فمنهم من يرى طاعة الإمام، ومنهم من عارض إلا أن الوثيقة البريطانية رقم [F0371/4207/E125033/ME/44] تشير إلى أن المؤتمر الذي عقد في مدينة القاعدة في مايو ١٩١٩م (وهو مؤتمر آخر) وتم ذلك قبل تمرد مشايخ "حبيش" - لأن المؤتمر الأول هو مؤتمر العماقي، والذي فشل لغياب البعض، واختلاف رؤى البعض الآخر - في نفس الفترة بعث الإمام رسله إلى مشايخ إب وتعز وخيرهم بين الاستسلام له ولحكمه أو الحرب.

وفي ١٧ نوفمبر ١٩١٨م توجه وفد إلى الإمام يحيى ويتكون الوفد من: عبد الرحمن الحداد، وأحمد بن علي باشا، وإسماعيل بإسلامة، وأبوبكر الحداد، ومحمد عايض العقاب، ومنصور بن علي باشا وشقيقه، وابن النقيب من العدين، وعبد الواسع نعمان، ومحسن بن علي باشا، وابنه علي محسن، وبعث محمد ناصر مقبل مندوباً من قبله أحمد ناصر الكرمانى معتذراً عن وصوله بالمرض.

ويذكر الأكوع أن الذي تحدث نيابة عن هؤلاء المشايخ هو القاضي عبد الرحمن الحداد^(٣) وأن هؤلاء المشايخ بايعوا الإمام لكنهم رفضوا الرهائن، وبعد عودتهم تم تعيين بعضهم في وظائف حكومية حيث عين إسماعيل بإسلامة عاملاً لقضاء إب، وعبد الرحمن الحداد قاضياً للواء تعز، وأحمد بن علي المتوكل عاملاً لتعز، وعبد الواسع نعمان عاملاً للحجرية. ومن الراجح أن البيعة قد حصلت فعلاً على شكل جماعي، إلا أن بعض المبايعين لمثلي مشايخ حبيش والعدين نقضوا عهودهم بسبب الرهائن من جهة إلى جانب الاحتكام إلى التشريعات الزيدية.

(١) انظر كتاب : زورق الحلوى، محمد اللولة، تحقيق : زيد الوزير، ص ٩٩.

(٢) انظر كتاب : عالم وأمير، ص ٢٤٨ - الحاشية.

ويشير صاحب كتاب (زورق الحلوى، ص ١٠٣) يقول : إن المبايعين مثل محمد عايض العقاب قد أعلن التمرد في حبيش، وأحمد بن علي باشا تمرد في تعز، وأولاد الباشا بالعدين، وحيادية عيال منصور بن نصر، ولم يبق مع الإمام سوى باسلامه، وأبوبكر الحداد، وقد حاول المؤرخ "زيد الوزير" أن يلصق تهمة العمالة بهؤلاء المشايخ للإنجليز إلا أن الوثائق البريطانية لم توضح أي ارتباط أو دعم عسكري لهؤلاء المشايخ، ولكن الأصح أن العلاقات المشائخية - بين بعضهم البعض - كانت غير متوحدة وكان يغلب على هذه العلاقة المصلحة الشخصية وبالتالي استطاع الإمام يحيى أن يمد نفوذه ويفرض عليهم المجيء إليه ويقبلوا البيعة.

وتشير الوثيقة البريطانية رقم [F0371/4207/63908] إلى أن والي عدن - ستیورات- تحدث إلى أنه تلقى رسائل من الشيخ عبد الوهاب نعمان" القائم مقام التركي السابق بالحجرية وابن أخيه وأيضاً من محمد أمين قاسم حسان يطلبون فيها الصداقة "البريطانية" والدعم البريطاني. لكن يبدو أن الدعم كان بغرض الدفاع الشخصي تجاه بعضهم البعض، فقد كانت زيارة محمد حسان لعدن ضد الشيخ علي عثمان، وزيارة عبد الله عبد الوهاب من إب كانت ضد الإمام، ويبدو أن مسألة الاستقلال كانت تراود بعض المشايخ فقط وليس الجميع.

مع بداية حكومة الإمام يحيى عام ١٩١٨م عانت اليمن كثيراً من التدهور الاقتصادي السريع، وقد اعتمدت مالية الإمام بصورة أساسية على واردات الزكاة والضرائب الأخرى التي شكلت عبئاً ثقيلاً على كاهل الفلاحين، والتجار، والحرفيين على السواء مما أدى إلى دفع الكثير منهم لهجرة واسعة النطاق إلى خارج البلاد.

ومن أسباب انحطاط المستوى الزراعي في الريف وانحيار اقتصاد الاكتفاء الذاتي^(١) ومن أهمها:-

أولاً: تنامي ملاك الأراضي من المشايخ وأراضي (الأمالك) التي تحولت إلى ملكية خاصة.

(١) أنظر : د. عبد العزيز المسعودي، اليمن المعاصر، ص ٨٦.

ثانياً : فرض زيادة في نسبة الزكاة على المزروعات بصورة غير شرعة، حيث تم اعتماد تقديرات الغلات الزراعية عن طريق المشاهدة من قبل ما يسمون بالمثمرين أو المخمنيين الذين يقومون بعملية الطواف في أرجاء الريف قبل وأثناء موسم الحصاد.

ثالثاً : عدم قدرة الدولة أو مالِك الأرض على التعامل المباشر مع المزارعين بسبب التقسيمات الإدارية ووعورة التضاريس وصعوبة المواصلات في اليمن، الأمر الذي وسع سلطة شيخ القبيلة أو عدل القرية من خلال التعهد والإشراف على عملية جمع الزكاة ومساعدة موظفي الدولة بصورة مباشرة.

والأراضي المتعارف عليها في اليمن تقسم إلى خمسة أقسام رئيسية:

- (١) الحر : وهي الملكية الخاصة.
- (٢) أراضي الوقف : وهي المخصصة للأغراض الخيرية والدينية.
- (٣) أراضي الأملاك : وهي جزء من الأراضي التي تملكها الدولة ولها الحق في أن تبيعها أو تمنحها لمن تريد، وتشمل هذه الأراضي عادة الأحراش والجبال وغيرها من الأراضي الصالحة للزراعة التي قد يتم تأجيرها للمواطنين بشكل نقدي أو عيني، وعملية التأجير هذه لا تستمر إلا إذا قام الوارثون بتجديدها إذا سمحت الظروف بذلك.
- (٤) الوصايا : وهي في الأصل أرض حر يقوم المالك بتحويلها أثناء حياته بين أفراد أسرته، ولا يحق التصرف بها عن طريق البيع أو الرهن أو الهبة إلا بإذن من ناظر الوصايا، وذلك بعد موافقة الإمام، وهو شبيه بأرض الوقف، وتنتشر أراضي الوصايا في صنعاء وزبيد.
- (٥) المشاع : وهي جزء لا يتجزأ من أملاك القبيلة أو القرية، وتكون بتصرف مجموع السكان، وتشمل عادة المراعي والبيادر والأحراش الجبلية ومنايع المياه.

ومن مظاهر الصراع بين الحكومة وبين الفلاحين - قبائل ورعية - ظهور الملكيات الإقطاعية الواسعة التي تنتشر في أنحاء اليمن، ومع تحويل أراضي المشاع والوقف إلى ملكية خاصة بالطبقة الحاكمة برزت إلى حيز الوجود ملكيات الدولة تحت إشراف مصلحي الأملاك والأوقاف التي يديرها موظفون حكوميون يتم

تعيينهم بأمر شريف من الإمام يحيى، وقد عرف أبناء الأسر المتنفذة من السادة والقضاة وكبار ملاك الأرض من الشيوخ والأعيان الذين شغلوا مناصب القضاء والإدارة المحلية بحيازة ملكيات كبيرة وهم في الغالب سكان المدن، على سبيل المثال لا الحصر استطاع السيد هادي هيچ شيخ قبيلة الواعظات بتهامة أن يكسب ثقة الحكومة، إذ أن الإمام يحيى منحه إقطاعية وادي مور بالإضافة إلى حق الالتزام بعائدات ميناء اللحية كمكافأة له مقابل الخدمات العسكرية التي أسداها للقوات الإمامية في منطقة تهامة أثناء الحرب الإدريسية - الإمامية^(١) وبتتبع موضوع ملاك الأراضي نلاحظ أنها تقسم بين فئات ثلاث :-

أولاً : كبار الملاك الذين يحوزون على أراضٍ شاسعة لا يستطيعون فلاحتها، وكانت تدار بواسطة الوكلاء الملتزمين.

ثانياً : متوسطو الملاك الذين يحوزون على أراضٍ يستطيعون زراعتها عن طريق نظام الأجير "الشريك" للقيام بزراعتها والعناية بها.

ثالثاً : المزارعون الفقراء الذين لا يملكون أرضاً ويعملون مقابل أجر محدود.

وقد عرف اليمنيون نظام "الشراكة" في الزراعة منذ التاريخ القديم لليمن باعتبار أن الحضارة اليمنية "حضارة فلاحية" إلى جانب مشاركة اليمنيين بالتجارة بمنتجات زراعية كاللبان والبخور "قديماً" وفي العصر الوسيط وأيضاً بالحبوب والعسل والقطن، وفي العصر الحديث في "الثلاثينات وحتى نهاية الخمسينات" تاجر اليمنيون بالحبوب والعسل والسمن والبن عبر ميناء المخا وعدن.

ويشير المؤرخون إلى أن لفظ مفرد "شرك" وردت في النقوش اليمنية القديمة، وتفيد إلى نظام المشاركة في الزراعة وأصالته في اليمن وهو لا يختلف عن ما هو عليه اليوم باعتباره اتفاقاً بين المالك وبين المزارع الذي يقوم بزراعة الأرض إما على النصف أو على نصيب متفق عليه بين الطرفين، وعندما جاء معاذ بن جبل إلى اليمن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أقر هذا النظام واعتبره غير مخالف للشرعية الإسلامية.

(١) أنظر : اليمن المعاصر، د. عبد العزيز قائد المسعودي، صنعاء، مكتبة السنحاني، ط١، ١٩٩٢، ص ٨٩ - ٩٠.

والملاحظ أن معظم مشايخ اليمن الأسفل كانوا لا يطبقون الخضوع للإمام يحيى لسببين:-

الأول : أن الإمام يحيى رجل عقائدي يحكم بمقتضيات التشريعات الاجتهادية ذات الطابع الزيدي، وهذه قضية كانت غير مقبولة لأسباب طائفية، والحساسية بين المذهبين الزيدي والشافعي منذ عهد الأئمة السابقين والذين سبق أن فرضوا هيمنتهم وفقاً للتشريع المذهبي الزيدي وسياط العصبية القبلية.

والثاني : أن الإمام يحيى رجل تقليدي في أفكاره فهو يرى الأمور السياسية من منظور فقهي لا سياسي.. كما تضمن مشروع دولته القبضة الحديدية على اليمن لتكون أرض جباية لأموال الزكاة وبالصورة التي ينفر منها الإسلام، والإسلام برئ من ذلك.

وبالتالي وجدت تمردات قبلية ضد الإمام يحيى كشخص لا ضد المفهوم الوحدوي الذي نادى به أنصار الإمام يحيى، ومن هذا المفهوم لجأ الإمام يحيى إلى نزع السلاح من قبائل اليمن الأسفل، وفرض الرهائن الأمر الذي لم يألّفوه من قبل، وكان بعض هؤلاء المشايخ المتمردين يمتلكون كميات كبيرة من الأسلحة التركية وهي أسلحة اقتتوها من الأتراك، لذلك لجأ الإمام إلى تعيين نصيرين أقوياء لهم حنكة عسكرية وعصبية مذهبية شديدة الوطأة والتأثير على أتباعها، هما عبد الله أحمد الوزير قائد جيشه على المناطق التهامية، وعلي الوزير قائد جيشه على المناطق الجنوبية. استطاع هذان القائدان أن يبسطا نفوذهما على كل المناطق التي تولوا عليها، وقد واجهت علي الوزير جبهات شرسة وقوية منها : جبهة حبيش التي رأسها كل مشايخ حبيش، ونتيجة أن المقاومة غير متكافئة فقد نجح علي الوزير في تسديد ضربات قاضية ضد المشايخ الجبهويين في حبيش ومصادرة ممتلكاتهم وهدم منازلهم بعد أن تكبد جيش ابن الوزير خسائر فادحة في الأرواح، وكانت أهم معركة هي المعركة التي التحمت الجبهة المتمردة بالجيش الإمامي بالسلاح الأبيض في مكان اسمه (معيط) خارج عاصمة حبيش "ظلمة" بعدها نفذ السلاح والعتاد والمؤن والغذاء من الجبهة ففرقت وانتصر ابن الوزير، وذلك في أواخر أبريل ١٩١٩م..

ويذكر تقرير بريطاني وثيقة رقم [F0371/4207/85217] أن أهالي "إب" و "العدين" وغيرهم دعموا تمرد "حبيش" كما تشير الوثيقة أيضاً إلى أن أهل حبيش قتلوا ما يزيد على ستين جندياً زيدياً وأسروا سبعين آخرين بينهم ضابط. كما غنموا مدفعاً واحداً ومدفعين رشاشين^(١). كذلك أشارت الوثيقة البريطانية إلى أن الشيخ الصبري وابن عبد الواحد من مشايخ إب قاما بالتوسط بين الطرفين وتمكنا من إطلاق سراح الزيديين شرط انسحاب القوات الزيدية من مناطق حبيش وألا يقوموا بأي عمل آخر نتيجة هذه الحادثة.

بعد سقوط حبيش توجه ابن الوزير نحو العدين ليتم إخضاعها - والملاحظ أن المؤرخين الزيديين يسمون جيش الإمام بالمجاهدين - وجرت معارك شديدة في عزلة الجبلين وهي من المناطق التابعة للعدين ثم توجه نحو المسيل ثم الأمجد حيث يشير "حمود الدولة" إلى أن المجاهدين استولوا على جميع العزلة الباغية وما حولها ووصول مشائخها وعقالها^(٢). ثم توجه ابن الوزير وجيشه إلى قرية الرئيس وإلى جبل يفوع، ويشير المؤرخ الدولة.. إلى أنه تم لجيش ابن الوزير الاستيلاء على حصن الدفد، وسوق الرميد، وعزلة السارة، وعزلة حمير، وممسي الحما دي، ثم عزلة خولان، ومن ثم توجه نحو ذي سفال، ووصل إلى أبواب تعز، ودخل الجيش مدينة تعز وقام أبناء صبر بقطع الطريق على الجيش وجرت مناوشات عسكرية تم القضاء عليها بسهولة وتم مصادرة أغنامهم ومواشيهم.

ويشير المؤرخ حمود الدولة إلى أن الانتصار كان قوياً وشديداً ويضيف "طمع الطامع في مقابلة الإمام وظن الاستبداد والاستقلال على الدوام ولم يهده عقله وقلبه ولا أدرك الصواب فكره ولبه ولا دار على ذهنه أن الداعي له إلى الطاعة هو أمير المؤمنين وخليفة الله في أرضه، يقيم ما قعد من السنة والجماعة وينعش ما اندرس من الدين، ويهدي الأمة إلى سبيل الحق المبين، ويذب عنهم نواثب الأزمان، ويدافع عن

(١) أنظر : حمود الدولة، زورق الحلوى، تحقيق : زيد علي الوزير، ص ١٣٨.

(٢) نفس المرجع السابق : ص ١٩١.

دمهم ووطنهم كل صائل من عبدة الأوثان، وأن جيش الله قد دهمهم وراية رسول الله وأنصاره قدامهم^(١).

واستولى جيش ابن الوزير على قلعة القاهرة بتعز ومنها استطاع أن يسيطر على صبركلها، وخضع لواء تعز لسيادة ابن الوزير عدا ماوية والمقاطرة، ثم نجح ابن الوزير في السيطرة على ماوية كما خضعت المقاطرة بعد مقاومة يائسة وعين الشيخ عبد الوهاب نعمان عاملاً على قضاء الحجرية وأسند عمالة المقاطرة إلى الشيخ عبد الواسع نعمان، وأسند عمالة "جبل حبشي" إلى الشيخ أمين بن قاسم بن محمد، ثم أرجعت إلى الشيخ محمد أحمد نعمان، وعمالة قضاء المخا إلى الشيخ علي عثمان، ولقبنة الشيخ عبد الله عثمان، ولناحية تعز السيد أحمد بن علي باشا، ولناحية شرعب الشيخ محمد حسان، وقضاء ماوية الشيخ محمد ناصر مقبل، وقضاء إب الشيخ إسماعيل بإسلامه، وللعدين ناحية شلف حمود عبد الرب، وناحية مذيخرة حسن بن علي باشا، وتم تعيين قضاة زيدين لتلك المناطق لإجراء الأحكام الشرعية وفقاً للمذهب الزيدي.. أما عبد الله الوزير فقد نجح في إخضاع المناطق التهامية بسهولة ويسر.

(١) حمود النبولة : مرجع سابق، ص ٢١٥.